



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل أهميتها.. وحديثاتها .. ودوافع إقامتها وسيناريوهاتها المتوقعة.. وجدواها

ورقة تحليلية
يوسف كامل خطاب
مركز الخليج للأبحاث



ومنذ إنشاء محكمة العدل الدولية، لم تكن هناك سوى ثلاث حالات مؤكدة للإبادة الجماعية بموجب تعريف الأمم المتحدة، وهي: قتل الخمير الحمر للأقليات الكمبودية في السبعينيات؛ ومقتل التوتوسي في رواندا عام ١٩٩٤م؛ ومذبحة سربرنيتسا للمسلمين في البوسنة عام ١٩٩٥م.

أهمية الدعوى وحيثياتها ودوافع إقامتها:

رفعت جنوب أفريقيا دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٣م؛ وبدأت أولى جلسات الاستماع أمام محكمة العدل الدولية حول الدعوى، في الحادي عشر من يناير ٢٠٢٤م. وقد أقدمت جنوب أفريقيا على هذا الأمر استناداً أن اتفاقية الإبادة الجماعية - التي تعد إسرائيل و جنوب أفريقيا طرفين فيها - تسمح لأي دولة طرف برفع قضية ضد دولة طرف أخرى إلى محكمة العدل الدولية بشأن قضايا تشمل المسؤولية عن الإبادة الجماعية، أو التآمر لارتكاب الإبادة الجماعية، أو محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية. وقد أكدت محكمة العدل الدولية هذا الأمر مؤخراً في قضية رفعتها (غامبيا)، ضد (ميانمار) تتهمها بارتكاب إبادة جماعية ضد سكان الروهينجا.

تعد القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية في (لاهاي) * بتهمة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٣م، أحد معاول الهدم للدعاية الصهيونية، التي دأبت على التضليل وتغييب الوعي لدى شعوب العالم، والأوروبية منها بخاصة، بما كان يتم تمريره من أكاذيب عن دولة الاحتلال الديمقراطية، التي تتعرض منذ نشأتها لمخاطر التهديد والإزالة من المحيط العربي والفلسطيني، ما جعلها دائماً في حالة حرب دفاعاً عن النفس ضد ما تواجهه من إرهاب؛ وهو ما أسقطته بالأدلة والبراهين جنوب أفريقيا، لتكشف الوجه الحقيقي القبيح للحركة الصهيونية، التي سخرت قوى العالم لدعم سياسة العنف والظلم والقهر والقتل والإبادة لكل من يقاوم أو يعارض مطامعها التوسعية وأهدافها العدوانية وأوهامها الدينية، سواءً أكان هذا المقاوم أو المعارض جماعة أو شعباً أو دولة أو منظمة أممية.

ونظراً لما أحدثته الدعوى من اهتمام عالمي - سياسي وإعلامي وقانوني - فسوف يتم تناولها في هذه الورقة من خلال عدة محاور: تعريف الإبادة الجماعية؛ أهمية الدعوى وحيثياتها ودوافع إقامتها؛ الموقف الإسرائيلي والدولي من إقامة الدعوى؛ مسار الدعوة المستقبلية؛ وسيناريوهات المتوقعة؛ وجدواها على حاضر ومستقبل القضية الفلسطينية.

تعريف الإبادة الجماعية:

تعرف الأمم المتحدة، الإبادة الجماعية على أنها: «أي من الأفعال المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو دينية؛ وهذه الأفعال تشمل قتل أعضاء من الجماعة، وإلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضائها؛ وإخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛ وفرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛ ونقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى».

* محكمة العدل الدولية، هي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، التي ويمكن لجميع الدول الأعضاء رفع القضايا أمامها بموجب المعاهدات، أو بموجب اتفاق، أو أي شكل آخر من أشكال الموافقة. وقد تأسست في أعقاب الهولوكوست، التي قتل فيها النازيون ما يقرب من ستة ملايين يهودي بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥م، كجزء من التزام المجتمع الدولي بعدم تكرار ذلك أبداً؛ الحرب العالمية الثانية وما تم فيها من مذابح وما سبقها من محارق. وقد عقدت المحكمة جلساتها الأولى عام ١٩٤٦م، لتفصل في القضايا بين الدول، وتنظر في الخلافات بشأن تفسير المعاهدات الدولية.



أبرزت الدعوى ما ترتكبه إسرائيل من قهر وظلم ومحاولات متكررة لإبادة الشعب الفلسطيني، بتأييد ودعم شامل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما كانت إسرائيل ومناصروها يحرصون على إخفائه عن شعوب العالم، وإظهار عكسه تماماً.



تكتسب الدعوى أهميتها من الاعتبارات التالية:

- أنها المرة الأولى التي ترفع فيها دعوى (إبادة جماعية) ضد إسرائيل منذ الإعلان الغربي عن إقامتها عام ١٩٤٨م؛ وهي الدعوى ذاتها أقامت عليها إسرائيل مظلوميتها التاريخية، وطالبت بموجبها ألمانيا وغيرها من الدول بدفع تعويضات لليهود الناجين من (الهولوكوست) ولدولة إسرائيل، باعتبارها الدولة التي ترعى حقوق الضحايا اليهود، والتي تعتني بتأهيل الناجين من المحرقة؛ وهو ما تحقق وفقاً لـ(اتفاقية لوكسمبرج) التي عرفت بـ(اتفاقية دفع التعويضات الألمانية)، التي أبرمت بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل في سبتمبر ١٩٥٢م.
- أن من رفع الدعوى هو دولة (جنوب أفريقيا)، التي كانت - حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي الدولة المماثلة لإسرائيل - في ممارسة التمييز العنصري (الأبارتيد) على مستوى العالم؛ ما يجعلها الدولة الأجدر في كشف ممارسات الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والأقدر على إبراز مظاهر هذه الإبادة وتقديم أدلتها للمحكمة الدولية.



ليس لجنوب أفريقيا مصالح خاصة في فلسطين، بل مصالحها مع إسرائيل، وليست من دول الجوار المتضررة من الحرب، وليست دولة عربية متعاطفة مع الشعب الفلسطيني بدوافع قومية أو عرقية أو دينية، ما يجعل غايتها من الدعوى هو رفع الظلم والعدوان عن الشعب الفلسطيني، وتحقيق الأمن والسلام إقليمياً ودولياً.



- ليست جنوب أفريقيا من دول الجوار المتأثرة بالنتائج السلبية للحرب، وليست دولة عربية مسلمة، متعاطفة مع الشعب الفلسطيني بدوافع قومية أو عرقية أو دينية أو ثقافية، وليست دولة أوروبية من تلك الدول التي طالما تغنت بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بل والحيوان، وتجاهلت تلك المبادئ عندما تعارضت مع مصالحها؛ ما يجعل غايتها من الدعوى هو رفع الظلم والعدوان عن الشعب الفلسطيني، وتحقيق الأمن والسلام إقليمياً ودولياً.
- أبرزت الدعوى ما ترتكبه إسرائيل من قهر وظلم ومحاولات متكررة لإبادة الشعب الفلسطيني، منذ إقامة دولة الاحتلال وحتى كتابة هذه الورقة، بتأييد ودعم شامل من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما كانت إسرائيل وداعميها يحرصون على إخفائه عن شعوب العالم، وإظهار عكسه تماماً، عبر التزييف والتضليل والكذب... وغيرها من الأساليب التي اعتمدت عليها الدعاية الإسرائيلية للتأثير على الرأي العام العالمي خلال العقود الماضية، ما جعلها أقرب إلى المسلمات.
- أدت الدعوى إلى فك الارتباط، الذي حرصت إسرائيل على عقده، منذ عشرات السنين، بين معاداة السامية، ومعاداة الصهيونية؛ والذي استطاعت إسرائيل أن ترتكب بموجبه ما شاءت من جرائم في حق الشعب الفلسطيني المحتل، دون أن تلقى أية عقوبة قانونية، أو حتى أخلاقية وأدبية، حيث كانت تشهر سيف (معاداة السامية) في وجه من ينتقد جرائمها، من الأفراد والمنظمات والدول، وتطالب بمحاكمتهم بدعوى (معاداة السامية)، التي أسهمت الولايات المتحدة والدول الغربية في الترويج لها.

حيثياتها:

- اعتمدت الدعوى، المؤلف ملفها من ٨٤ صفحة، على مزيد من الحجج القانونية، التي تؤكد تهمة ارتكاب إسرائيل لتهمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، ومنها:
- أن ما يحدث في غزة منذ السابع من أكتوبر هو امتداد لسلسلة طويلة من العنف والاعتداء على حقوق الفلسطينيين منذ سبعة عقود ونصف؛ وهي الحقيقة التي كشف عنها وزير العدل الجنوب إفريقي (رونالد لامولا) في بداية مرافعته، بقوله: إن الشعب الفلسطيني «تعرض لنكبة مستمرة وللفصل العنصري على جانبي الخط الأخضر وأعمال إبادة جماعية ترتكبها إسرائيل في سياق الفصل العنصري الذي دام ٧٥



عاماً؛ مؤكداً أن مستقبل الفلسطينيين يعتمد على محكمة العدل الدولية.

- رفعت جنوب إفريقيا الدعوى ضد إسرائيل، انطلاقاً مما تمثله « الأفعال والتجاوزات التي ارتكبتها إسرائيل - والتي اشتكت منها جنوب أفريقيا - إبادة جماعية لأنها تهدف إلى القضاء على جزء كبير من المجموعة الوطنية والعرقية والاثنية الفلسطينية، وهي جزء من المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة».
- انتهاك إسرائيل الواضح لاتفاقية الإبادة الجماعية، حيث «تشمل الأعمال المذكورة قتل الفلسطينيين في غزة، وإلحاق الأذى الجسدي والعقلي الخطير بهم، وفرض ظروف معيشية تهدف إلى تصفيتهم جسدياً. وتُسبب جميع هذه الأفعال إلى إسرائيل، التي فشلت في منع الإبادة الجماعية وترتكب الإبادة الجماعية في انتهاك واضح لاتفاقية الإبادة الجماعية».
- تقصير إسرائيل في منع الإبادة الجماعية أو التحريض عليها: «قد انتهكت أيضاً ولا تزال تنتهك التزاماتها الأساسية الأخرى بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية؛ بما في ذلك الفشل في منع الإبادة الجماعية، أو معاقبة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية من قبل كبار المسؤولين الإسرائيليين وغيرهم».
- المبرر الإسرائيلي لما تقوم به قوات الاحتلال من جرائم في غزة، والمتمثل في « الاستهداف المباشر للمدنيين الإسرائيليين وغيرهم من المواطنين واحتجاز الرهائن من قبل حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى؛ والذي أدانته جنوب أفريقيا «بشكل لا لبس فيه»، لا يمكن «أن يوفّر أي مبرر محتمل أو دفاع عن انتهاكات اتفاقية سنة ١٩٤٨م بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، سواءً

قانونياً أو أخلاقياً».

- تعدد جرائم الإبادة التي قامت بها إسرائيل ، والتي تمثلت - وفقاً لما جاء في نص الدعوى - فيما يلي:
- ارتكاب أعمال ضد الفلسطينيين تؤدي إلى «قتلهم، والتسبب في أذى عقلي وجسدي خطير لهم، وإخضاعهم عمدا لظروف معيشية تهدف إلى تصفيتهم جسدياً كمجموعة».
- تحريض الدولة على الإبادة عبر: «التصريحات المتكررة لممثلي الدولة الإسرائيلية، بما في ذلك على أعلى المستويات، من قبل الرئيس الإسرائيلي ورئيس الوزراء ووزير الدفاع، تعبر عن نية الإبادة الجماعية. ويمكن الاستدلال على هذه النية بشكل مناسب من طبيعة وسير العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة».
- دفع الشعب الفلسطيني إلى حافة المجاعة، وهو ما نصت عليه الدعوى ب: «فشل إسرائيل في توفير أو ضمان الغذاء الأساسي والمياه والدواء والوقود والمأوى وغيرها من المساعدات الإنسانية الأساسية للشعب الفلسطيني المطوق والمحاصر، مما دفعه إلى حافة المجاعة».
- تجاوز العمليات العسكرية للقوانين المعتبرة دولياً في حالة الحرب: «طبيعة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على غزة ونطاقها ومداهها، والتي تضمنت قصفاً متواصلاً لأكثر من ١١ أسبوعاً لأحد أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان في العالم، مما أدى إلى إجلاء ١,٩ مليون شخص أو ٨٥ بالمئة من سكان غزة الذين يخلون منازلهم ويقتادون إلى مناطق أصغر من أي وقت مضى، دون مأوى مناسب، حيث يستمرون في التعرض للهجوم والقتل والأذى».
- الكم الهائل من القتلى والمصابين والمفقودين، الذي يؤكد الهدف من الحرب هو الإبادة الجماعية، وليس الدفاع



- عن النفس كما ادعت إسرائيل ومؤيديها: « لقد قتلت إسرائيل حتى الآن ما يزيد عن ١١٠, ٢١ فلسطينياً، من بينهم أكثر من ٧, ٧٢٩ طفلاً - بينما أكثر من ٧, ٧٨٠ آخرين في عداد المفقودين يُفترض أنهم ماتوا تحت الأنقاض - وأكثر من ٥٥, ٢٤٣ فلسطينياً جريحاً، متسببة في أضرار جسدية وعقلية شديدة».
- تدمير المباني والمنشآت والبنى التحتية لقطاع غزة «كما دمرت إسرائيل مساحات شاسعة من غزة، بما في ذلك أحياء بأكملها، وألحقت الضرر أو دمرت ما يزيد عن ٣٥٥ ألف منزل فلسطيني، إلى جانب مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والمخابز والمدارس والجامعات والشركات ودور العبادة والمقابر والمنشآت الثقافية والترفيهية والمواقع الأثرية، ومباني البلديات والمحاكم، والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء»
- استهداف المنظومة الطبية، وهو ما يخالف القوانين الدولية في السلم والحرب، وأشارت إليه الوثيقة بأن إسرائيل «تواصل هجوماً لا هوادة فيه على النظام الطبي ونظام الرعاية الصحية الفلسطيني».

ومحصلة ما سبق أن إسرائيل قد حوّلت - ولا تزال - غزة إلى أنقاض، وتقتل وتؤذي وتدمر شعبها وتخلق ظروف حياة تهدف إلى تصفيتهم جسدياً كمجموعة.

دوافع إقامتها:

تتمثل الدوافع التي جعلت جنوب أفريقيا تقيم دعواها ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، فيما يلي:

- أن جنوب أفريقيا وإسرائيل من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٤٨م، التي تلزمهما بعدم ارتكاب جرائم الإبادة، وكذلك منعها والمعاقبة عليها.
- يقين جنوب أفريقيا بأن محكمة العدل الدولية، تتمتع بالسلطة القضائية لوقف هذا الهجوم الذي يقتل الفلسطينيين المدنيين من نساء وأطفال وكبار سن في غزة.
- فشل جنوب أفريقيا في إثراء إسرائيل عن جرائمها بالسبل الودية، حيث أبدى الرئيس الجنوب أفريقي (سيريل رامافوزا) استعداد بلاده للوساطة بين حماس وإسرائيل للتوصل لهدنة إنسانية تسمح بوقف الحرب، ودخول المساعدات، ولم تقبل وساطته.

- افتتاع جنوب أفريقيا بأن ما تمارسه سلطات الاحتلال يتناقض مع المواثيق الدولية، وقد أدانه الرئيس (سيريل رامافوزا) منذ بداية الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، حيث حمل إسرائيل مسؤولية التصعيد لعدم تنفيذها القرارات الدولية الخاصة بحل الدولتين؛ ما جعله يعلن تضامنه مع شعب غزة، ومعبراً عن ذلك بارتداء الكوفية الفلسطينية، على غرار ما فعله سلفه الراحل (نيلسون مانديلا)، الذي التقى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) في زامبيا، بعد أسبوعين من إطلاق سراحه من السجن، في فبراير ١٩٩٠م، والذي أطلق تصريحه التاريخي: «نعلم جيداً أن حريتنا غير مكتملة من دون حرية الفلسطينيين»؛ وهو ما يسعى الرئيس (رامافوزا) إلى تحقيقه على أرض الواقع عبر محكمة العدل الدولية. تماثل ما يحدث ضد الفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي مع ما كان يحدث في جنوب أفريقيا من فصل عنصري؛ وقهر مجتمعي؛ وانتهاك صريح لحقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية؛ والتي نجحت في التخلص منها، وأقامت على أنقاضها مبادئ: العدل، والمساواة، والحرية... وغيرها من المبادئ التي أرسى الأمن المجتمعي والاستقرار الاجتماعي بين الشعب الجنوب أفريقي. وقد حرص (المؤتمر الوطني الأفريقي) الحاكم في جنوب أفريقيا منذ فترة طويلة على تقديم



اعتبرت الولايات المتحدة إن المزاعم ضد إسرائيل «لا أساس لها من الصحة»، وادعت أن الطلب المقدم إلى محكمة العدل الدولية «يؤدي إلى نتائج عكسية، وليس له أي أساس في الواقع على الإطلاق». ووصفت ألمانيا مضمون الدعوى بالكاذب، ، وأعلنت أنها ستتدخل كطرف ثالث أمام المحكمة.



الدعم السياسي والمعنوي للفلسطينيين، ليحصلوا على حقهم في تقرير المصير، معتبراً أنهم يخضعون لنظام فصل عنصري طويل الأمد، كما حدث في جنوب أفريقيا من قبل الأقلية البيضاء، التي حكمت البلاد حتى أوائل تسعينيات القرن الماضي.

- ليس لجنوب أفريقيا مصالح خاصة في فلسطين، فليست من دول الجوار المتأثرة بالنتائج السلبية للحرب، وليست دولة عربية متعاطفة مع الشعب الفلسطيني بدوافع قومية أو عرقية أو دينية، ما يجعل غايتها من الدعوى هو رفع الظلم والعدوان عن الشعب الفلسطيني، وتحقيق الأمن والسلم إقليمياً ودولياً.

الهدف منها:

تهدف جنوب أفريقيا من إقامة الدعوى إلى:

- أن تصدر المحكمة حكماً بالتعليق الفوري للعمليات العسكرية في غزة وضدها، وعملاً بالمادة ٧٤ (٤) من لائحة المحكمة، واستناداً إلى ما تتمتع به محكمة العدل الدولية من سلطة إصدار «تدابير مؤقتة» - أوامر محكمة ملزمة قانوناً - تستمر طوال مدة تداول القضية - التي قد تمتد لشهور لإصدار قرار بشأن الإجراءات الأولية، أو سنوات للتحقق من الأدلة المقدمة لإثبات نية الإبادة - على أمل أن تلتزم إسرائيل بتنفيذه، لكونه ملزماً قانوناً، وألا يتم تجاهله وعدم الالتزام به، مثلما فعلت روسيا تجاه ما أصدرته المحكمة عام ٢٠٢٢م من اتخاذ تدابير مؤقتة لموسكو لسحب قواتها من أوكرانيا، لكن الكرملين تجاهلها.
- أن تعلن المحكمة - بعد تداول القضية - إدانة إسرائيل والإقرار بأنها «قد انتهكت، وما زالت تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية»، لعام ١٩٤٨م، على الرغم أنها من الدول الموقعة على الاتفاقية، التي تلزمها بعدم ارتكاب جرائم الإبادة، وكذلك منعها والمعاقبة عليها.

المواقف المؤيدة والرافضة للدعوى:

لقيت الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل تبايناً في المواقف، فهناك من أيدها، هناك من رفضها واعترض عليها؛ على النحو التالي:

المؤيدون للدعوى:

لقيت دعوى جنوب أفريقيا تأييداً من قبل العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. وتمثلت الدول التي دعمت الدعوى في: الأردن، والعراق، وليبيا، وماليزيا، وتركيا، وباكستان، واندونيسيا، وإيران، وبنجلادش، وبوليفيا، وكولومبيا، والبرازيل، وفنزويلا، وجزر المالديف، ونيكاراجوا، وناميبيا، وبلجيكا - التي قالت (بيترا دي سوتر) نائبة رئيس الوزراء البلجيكي، إنها ستشجع بلجيكا على دعم جنوب أفريقيا رسمياً في هذه القضية - إضافة إلى وزارة خارجية السلطة الفلسطينية، التي كانت في مقدمة المؤيدين للدعوى، فقد رحبت بالقضية ودعت المجتمع الدولي إلى دعم إجراءاتها.

أما المنظمات الإقليمية المؤيدة فتمثلت في: (منظمة التعاون الإسلامي)، التي دعت المحكمة إلى «اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الإبادة الجماعية الجماعية»؛ و (جامعة الدول العربية)، التي قال أمينها العام (أحمد أبو الغيط) في تصريح صحفي: «من الطبيعي والمنطقي أن تؤيد جامعة الدول العربية بشكل كامل، الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، أمام محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية».

كما أعلن الأزهر الشريف في مصر عن تأييده لموقف جنوب أفريقيا، عبر بيان أكد فيه تضامنه مع الدعوى التي تقدمت بها الدولة الأفريقية «لمحاكمة الكيان الصهيوني على جرائمه الإرهابية». وكانت (منظمة العفو الدولية) من أبرز المنظمات الدولية التي أيدت الدعوة، مشيرة إلى أن قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل يمكن أن تساعد في حماية المدنيين الفلسطينيين، وإنهاء الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، وتوفير بصيص أمل لتحقيق العدالة الدولية. و أعلن المجلس التقدمي الدولي الذي يضم ناشطين ومنظمات يسارية في أوروبا، عن دعمه للقضية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل.

وأعلن التحالف الدولي لوقف الإبادة الجماعية في فلسطين، الذي تشكل حديثاً، دعم القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، مستنكراً مطالبة إسرائيل إدانة الدعوى المقدمة ضدها، بالقول: «رغم الأدلة الواضحة على أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل يومياً، طالبت الحكومة الإسرائيلية من الدول الأخرى إدانة دعوى جنوب إفريقيا». كما رحب خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة بالقضية، وأشادوا بجنوب أفريقيا «لرفعها هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية في وقت تنتهك فيه حقوق الفلسطينيين في غزة دون عقاب».



فإسرائيل متهمة بارتكاب إبادة جماعية بينما تحارب الإبادة الجماعية». وأضاف: «إسرائيل تقاتل إرهابيين قتلة ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية (...) ذبحوا واغتصبوا وأحرقوا وقطعوا أوصال وقطعوا رؤوساً لأطفال والنساء والشيوخ والشبان والنساء». واعتبر (نتنياهو) أن «صراخ نفاق جنوب أفريقيا يصل إلى السماء»؛ وتساءل مستنكراً: «أين كانت جنوب أفريقيا عندما قُتل الملايين من الناس أو شردوا من منازلهم في سوريا واليمن، على يد من؟ على يد شركاء حماس».

• دعوة وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، والرئيس الحالي لحزب (إسرائيل بيتنا) (أفيغدور ليبرمان)، إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا وكل الدول التي تدعم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله اللبناني، واصفاً إياهما بالإرهاب؛ وحث إسرائيل على دعوة اليهود الذين يعيشون في جنوب أفريقيا - وهي أكبر جالية يهودية في القارة السمراء، حيث يبلغ عددهم حوالي ٧٧ ألفاً و ٥٠٠ نسمة، ويتركز معظمهم في المدن الكبرى، مثل: جوهانسبرغ، وكيب تاون وديربان - إلى الهجرة لإسرائيل وعدم الانتظار حتى تتدلع أعمال مرتبطة بمعاداة السامية قد تشمل اضطهاد اليهود وإلحاق الأذى بهم، على حد تعبيره. ويبلغ عدد الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا. وطالب (ليبرمان) - في تدوينة نشرها في حسابه على منصة (إكس) -: «لا بد من دفع ثمن المهزلة المعادية للسامية الجارية حالياً في لاهاي، والتي بدأتها جنوب أفريقيا».

• قول (مارك ريغيف) كبير مستشاري الرئيس الإسرائيلي - في مقابلة مع قناة (سكاي نيوز عربية) - إن «جنوب أفريقيا باتت تعمل كذراع قانونية لحماس»؛ وأضاف: «... جنوب أفريقيا يجب أن تشعر بالحر، لأنها اختارت أن تكون محامية لحماس الإرهابية وصوتا للمتشددين والمحرضين على الكراهية».

• ترهيب جنوب أفريقيا عبر وصفها بأنها دولة «مناقفة»؛ ومعادية للسامية، عبر اعتبار الدعوى القضائية المرفوعة ضد إسرائيل «تشهيراً دموياً»؛ وهو مصطلح يستخدم للدعاءات الكاذبة المعادية للسامية ضد الشعب اليهودي، ويعود أصوله إلى العصور الوسطى.

الرفض القانوني للدعوى:

على العكس مما عهد عن إسرائيل على مدى العقود الماضية

رفضت بعض الدول الأوروبية الدعوى التي أقامتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، واعتبرتها مزاعم لا دليل عليها، وكانت ألمانيا، وهي واحدة من أقرب حلفاء إسرائيل الأوروبيين، من أقوى الداعمين، حيث وصفت الادعاء بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية بأنه «كاذب»، وقالت إن اتفاقية الإبادة الجماعية لا تغطيها، وأعلنت أنها ستتدخل كطرف ثالث أمام المحكمة.

كما أعربت المجر عن معارضتها لهذه القضية. وقالت الولايات المتحدة إن المزاعم ضد إسرائيل «لا أساس لها من الصحة»، وادعت أن الطلب المقدم إلى محكمة العدل الدولية «يؤدي إلى نتائج عكسية، وليس له أي أساس في الواقع على الإطلاق».

كما قال وزير الخارجية البريطاني (ديفيد كامبرون) إنه لا يعتقد أن القضية في محكمة العدل الدولية كانت مفيدة، وأن وجهة نظر المملكة المتحدة هي أن «لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها». وفي أميركا اللاتينية، دعمت كل (غواتيمالا) و(باراغواي) إسرائيل؛ وأكدت حقها في الدفاع عن النفس .

موقف إسرائيل من الدعوى

رفضت إسرائيل الدعوى المقدمة ضدها من جنوب أفريقيا رفضاً باتاً، وعبرت عن رفضها من خلال تصريحات المسؤولين الإسرائيليين لوسائل الإعلام، ومرافعة المحامين المدافعين عن إسرائيل في المحكمة :

الرفض الإعلامي للدعوى:

أعلنت إسرائيل عن رفضها للتهمة الموجهة لها، وادعت بأنها «لا أساس لها من الصحة»؛ وتمثل الرفض الإعلامي الإسرائيلي للدعوى في العديد من التصريحات، ومنها:

- ما كتبه المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية (ليئور حيات)، على منصة (أكس): «ترفض إسرائيل باشمزاز الافتراء الكاذب الذي نشرته جنوب أفريقيا ودعواها» أمام محكمة العدل الدولية.
- نقي رئيس وزراء إسرائيل (بنيامين نتانياهو) اتهامات جنوب أفريقيا، وإشادته بجيشه الذي يتحلى «بأخلاقيات لا مثيل لها» في حرب غزة. وعقب على ما جاء في الدعوى المقدمة ضد إسرائيل بالقول: «نحارب الإرهابيين ونحارب الأكاذيب (...) رأينا اليوم عالماً مقلوباً رأساً على عقب».



من مقاطعة المحكمة وقضاتها الـ(١٥) المنتخبين، على غرار ما فعلته تجاه قضية (جدار الفصل العنصري) التي أقيمت ضدها عام ٢٠٠٤م؛ قامت إسرائيل - ولأول مرة - في اليوم التالي، ١٢ يناير ٢٠٢٤م، وكلفت رئيس المحكمة العليا في إسرائيل (أهارون باراك) ليكون ممثلاً لها داخل هيئة المحكمة؛ واستعانت بمحاميين من بريطانيا وأمريكا للترافع عنها أمام المحكمة الدولية، ضد التهمة الموجهة لها، من جنوب إفريقيا. وكان اختيارها للقاضي الخضرم (أهارون باراك)، الذي يبلغ من العمر ٨٧ عاماً، ممثلاً لها داخل هيئة المحكمة تأكيداً على أنها تأخذ القضية «على محمل الجد».

وقال مسؤول إسرائيلي إن بلاده قررت الدفاع عن نفسها لعدة أسباب: من بينها دور إسرائيل في الترويج لاتفاقية الإبادة الجماعية الأصلية بعد المحرقة، واعتقادها بأن «لدينا حجة قوية».

وذكرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» أن إسرائيل بدأت في اتخاذ خطوات عملية لمواجهة القضية، إذ تم تعيين محام بريطاني للدفاع عن إسرائيل أمام المحكمة.

حجج إسرائيل لرفض الدعوى:

في الثاني عشر من يناير ٢٠٢٤م، دافعت إسرائيل عما اتهمتها به جنوب أفريقيا - عبر كبير المحامين المدافعين عن إسرائيل في المحكمة (تال بيكر) - واستند الدفاع إلى الحجج التالية:

- الإشارة إلى أن المحرقة التي ارتكبت ضد اليهود (الهولوكوست) هي التي دفعت المجتمع الدولي إلى إنشاء اتفاقية الإبادة الجماعية، وهجمات حماس في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، هي أسوأ أعمال عنف ارتكبت ضد الشعب اليهودي منذ المحرقة.
- اتهام جنوب أفريقيا بأنها تعمل كبوق لحركة حماس التي تسعى لتدمير إسرائيل وتعتبرها العديد من دول الغرب منظمة إرهابية.
- نفي جميع الادعاءات التي أوردتها جنوب أفريقيا بأن إسرائيل مسؤولة عن الإبادة الجماعية، والتأكيد على أن ما قدمته جنوب أفريقيا إلى المحكمة «حقائق وصوره سردية وقانونية مشوهة بشكل عميق». و«كامل حججها يستند إلى وصف يتعمد إخراج الأمور من سياقها والتلاعب بحقيقة الأعمال القتالية الحالية».
- نفي تهمة الإبادة عن إسرائيل، والتأكيد على أن حربها دفاعية: «ما تسعى إليه إسرائيل من خلال عملياتها في غزة ليس تدمير الشعب الفلسطيني، بل حماية شعبها

الذي يواجه هجمات على جبهات عدة». وأنه «إذا كانت هناك أعمال إبادة جماعية، فقد ارتكبت ضد إسرائيل... حماس تسعى إلى إبادة إسرائيل».

• الحرب في غزة موجهة ضد حماس التي تتسبب في الإضرار بالمدنيين، الإسرائيليين والفلسطينيين: «المعاناة الشديدة للمدنيين، الإسرائيليين والفلسطينيين، هي أولاً وقبل كل شيء نتيجة لاستراتيجية حماس»، التي يختبأ مقاتلوها بين المدنيين. و «إسرائيل من حقها الدفاع عن نفسها»، «حتى تضمن عدم نجاحها (الحركة)».

• لا توجد لدى إسرائيل نية لإبادة الشعب الفلسطيني: «العنصر الأساسي في الإبادة الجماعية، هو النية لتدمير شعب كلياً أو جزئياً، غير موجود على الإطلاق».

• التأكيد على أن القوات المسلحة الإسرائيلية تصرفت بشكل أخلاقي ومنتاسب في أعقاب الأحداث المروعة التي وقعت في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م؛ وفقاً لتصريح (ألكسندر هورن)،

• المحامي وأستاذ القانون في جامعة (دورهام) البريطانية. ما تطالب به جنوب أفريقيا من وقف العملية العسكرية في غزة، هو تشهير بسمعة إسرائيل، وسعي منها (جنوب أفريقيا) إلى «تقويض حق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن نفسها... وتركها عاجزة عن الدفاع عن نفسها». وعليه:

«يجب رفض الطلب (المقدم من جنوب أفريقيا) لما يمثله من تشهير».

• نفي الاتهام الموجه لإسرائيل بحصار غزة، عبر وقفها لدخول المساعدات الإنسانية من معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة؛ حيث قال المحامي في فريق الدفاع عن إسرائيل أمام المحكمة (كريستوفر ستاكر): إن الوصول إلى قطاع غزة من خلال مصر تسيطر عليه مصر، وأضاف

أن إسرائيل ليس عليها أي التزام بموجب القانون الدولي بالسماح بالوصول إلى غزة عبر أراضيها، ما يعني أن مصر هي «المسؤولة عن منع دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة من الجانب المصري لمعبر رفح»؛

وهو ما نفته مصر عبر رئيس هيئة الاستعلامات المصرية (ضياء رشوان)، الذي وصف ما صرح به محامي فريق الدفاع الإسرائيلي أمام المحكمة بأنه «مزاعم وأكاذيب»؛

مدللاً على ذلك بأن «كل المسؤولين الإسرائيليين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الطاقة، أكدوا عشرات المرات في تصريحات علنية منذ بدء العدوان على غزة، أنهم لن يسمحوا بدخول المساعدات لقطاع غزة وخاصة الوقود، لأن هذا جزء من الحرب التي تشنها دولتهم على القطاع».



السيناريو الثاني:

أن تكسب جنوب أفريقيا الدعوى، وتصدر المحكمة حكمًا ينص على إدانة إسرائيل بجريمة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني. ويتطلب ذلك وقتًا طويلًا، قد يصل إلى سنوات، لتتمكن المحكمة من التحقق من الأدلة التي قدمتها جنوب أفريقيا عن رفع الدعوى، وما قدمته إسرائيل من ردود لإسقاط الدعوى. ولهذا السيناريو سابقة تجعل تحقيقه واردة، حيث قضت المحكمة، عام ٢٠٠٧م، في القضية رفعتها البوسنة، بأن صربيا «انتهكت التزامها بمنع الإبادة الجماعية.. فيما يتعلق بالإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا في يوليو ١٩٩٥».

السيناريو الثالث:

أن تخسر جنوب إفريقيا الدعوى المقامة ضد إسرائيل، لضعف ما قدمته من أدلة، وقوة دفاع إسرائيل عن نفسها؛ وهو سيناريو غير مستبعد، رغم ضعفه، لما له من شواهد سابقة؛ فقد خسرت كرواتيا الدعوى القضائية التي رفعتها على صربيا عام ٢٠١٥م، حيث قضت محكمة العدل الدولية بأن صربيا لم تنتهك الاتفاقية في هذه القضية.

ولا شك أن تحقق السيناريوهين الأول والثاني هو الأفضل والأجدر لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض منذ عقود لحملة إبادة ممنهجة ومدعومة من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي أوجدت إسرائيل وزرعتها في المنطقة ودعمتها - وما زالت - بكل ما يمكنها من أن تكون القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، لتحافظ على المصالح الأورو - أمريكية فيها؛ إلا أن تحقيقهما يواجه عقبتين:

العقبة الأولى: رفض إسرائيل لما ستصدره المحكمة من قرارات مؤقتة أو نهائية؛ وهو نهج إسرائيل تجاه القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، سواء ما صدر منها عن الأمم المتحدة أو مجلس الأمن.

العقبة الثانية: أن الجهة المنوطة بتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية وغيرها من الهيئات القضائية التابعة للأمم المتحدة، هو مجلس الأمن، الذي لا تطبق قراراته إلا بموافقة جميع الأعضاء الدائمين؛ وهو أمر غير متوقع في ظل استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو)، والتي لا تتوانى عن استخدامه في نقض أية قرارات يصدرها المجلس ضد إسرائيل.

جدوى إقامة الدعوى

يتوقع أغلب المتابعين أن تتجاهل إسرائيل ما قد يصدر عن المحكمة من إجراءات مؤقتة، لتعهد حكومة الحرب الإسرائيلية بمواصلة الحرب حتى إعادة جميع الأسرى الإسرائيليين لدى

ويرى المتخصصون القانونيون أن دفاع إسرائيل ضد ما نسب إليها كان دفاعًا سياسيًا أكثر منه قانونيًا؛ حيث تم تكرار ما يردده المسؤولون الإسرائيليون في تبرير ما يرتكبونه من جرائم بأنها (دفاع مشروع عن النفس) في مواجهة «هجوم حماس الذي يهدف إلى إبادة الشعب الإسرائيلي»؛ كما أن الدفاع لم يناقش الأسس القانونية التي اعتمد عليها فريق المدعي في إثبات ادعائه، كحجم التدمير العمراني، واتساع نطاق القصف، وارتفاع عدد الضحايا، وتصريحات المسؤولين الواضحة والمؤكدة لعزمهم على الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في غزة... إلى غير الأدلة الدامغة؛ واكتفى الدفاع بعرض الصور التي كان جيش الاحتلال قد عرضها لترويج مزاعمه حول استغلال حماس للمستشفيات والمرافق المدنية في أعمالها العسكرية، زاعمين أنها السبب في سقوط هذا العدد من الضحايا من المدنيين؛ وهو ما يعتبر، من الناحية القانونية، إخفاقًا في دفع الاتهام الأساسي المتمثل في ارتكاب جريمة إبادة جماعية بشكل متعمد وممنهج وفقًا لما جاء في دعوى جنوب أفريقيا.

السيناريوهات المتوقعة

من المتوقع أن تكون السيناريوهات المستقبلية لنتائج الدعوى على النحو التالي:

السيناريو الأول:

وهو سيناريو مؤقت قريب التحقيق، ويصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، ويتمثل في أن تصدر المحكمة حكمًا مؤقتًا في غضون الأسابيع القادمة بوقف الاستمرار في حرب الإبادة على فلسطيني غزة، بناءً على طلب جنوب أفريقيا؛ وهو ما سيحدث على الأرجح، لتوافقه مع الاتجاه الأوسع في محكمة العدل الدولية لمثل هذه الأحكام؛ حيث تشير المصادر إلى أن المحكمة قد أصدرت تدابير مؤقتة في ١١ قضية، مقارنة بـ ١٠ قضايا في الخمسين سنة الأولى من وجود المحكمة (١٩٤٥ - ١٩٩٥م)؛ فضلًا عن وجود مساع متزايدة في العقد الماضي للحصول على تدابير مؤقتة.

ومن المفترض أن تكون الأوامر المؤقتة سارية أثناء نظر القضية برمتها، لكونها ملزمة قانونيًا، ولكن ذلك لا يعني التزام الأطراف بها، ما يعني أن العمليات العسكرية يمكن أن تظل جارية في غزة، رغم صدور الأوامر المؤقتة، وذلك هو الأرجح، قياسًا على القضية التي رفعتها أوكرانيا على روسيا؛ وأمرت المحكمة موسكو بتعليق غزوها على الفور، لكن موسكو تجاهلت القرار.



لهذا الحكم سيكون كبيراً، وقد يؤدي على الأقل إلى تعديل بحملتها العسكرية». وتشير حقيقة أن إسرائيل اختارت الدفاع عن نفسها أمام المحكمة وأنها من الدول الموقعة على اتفاقية الإبادة الجماعية، «تجعل من الصعب عليها أن تتجاهل أي نتيجة سلبية»، حسب تعبير الصحيفة البريطانية.

• أن ما لا يمكن إلزام إسرائيل بتنفيذه في الوقت الحالي من قرارات دولية، لما توفره لها الولايات المتحدة والدول الأوروبية من من دعم وتأييد، وحماية وتأمين ضد العقوبة، قد يسهل تنفيذه في المستقبل، وخصوصاً إذا تغير الوضع الحالي للنظام الدولي أحادي القطبية، وعدلت القوانين المتبعة في مجلس الأمن الدولي وتعددت الدول الرئيسية فيه، وتعزز دور المنظمات الدولية وتلاشى تأثير الدول الكبرى على قراراتها.

الاستنتاجات:

نخلص مما جاء في هذه الورقة إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: قيام دولة جنوب أفريقيا برفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، تتهمها بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، يؤكد عدالة القضية الفلسطينية، والدفاع عن حقوق شعبها، التي لن تضيق رغم محاولات إسرائيل وداعميها من تصفية القضية والإبادة الجماعية لأصحابها.

ثانياً: ما ارتكبه إسرائيل من انتهاكات وجرائم في حق الشعب

المقاومة؛ فضلاً عن إعاقة مجلس الأمن عن تنفيذ قرار المحكمة عبر الفيتو الأمريكي. وقد يتساءل البعض عن جدوى الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا على إسرائيل، إذا كان ما سيصدر عن المحكم من قرارات يصعب - بل يستحيل - إلزام إسرائيل بتنفيذها؟ ويمكن إجابة هذا التساؤل من خلال توضيح النقاط التالية:

• رفض إسرائيل الالتزام بما قد يصدر عن المحكمة من قرار مؤقت يلزمها بوقف الإبادة، يعد تأكيداً لنيتها المبيتة لإبادة الفلسطينيين، وذلك دليل عملي على صحة الدعوى المقدمة، قد يسهم بقوة في إصدار المحكمة لقرارها النهائي بأن إسرائيل قد «ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية»، و«انتهكت التزامها بمنع الإبادة الجماعية»، مخالفة للاتفاقية التي أقرت لإنقاذ اليهود من الإبادة، وانضمت إليها إسرائيل عند إقرارها.

• يعد صدور حكم مؤقت بوقف الإبادة، ونهائي يؤكد اتهام إسرائيل بارتكابها، فضلاً عن الالتزام بمنعها، بمثابة إدانة دولية لجميع الدول التي دعمت إسرائيل في حربها على قطاع غزة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

• قيام جنوب أفريقيا برفع الدعوى، أعاد القضية الفلسطينية ومحنة الشعب الفلسطيني إلى بؤرة الاهتمام العالمي، وهو ما سعت إسرائيل ومؤيديها على تغييبه عن الرأي العام العالمي على مدى العقود الماضية، عبر إيهام العالم بأن الولايات المتحدة تسعى إلى حل القضية الفلسطينية عبر حل الدولتين، بينما هي تقوم بدعم إسرائيل على إنهاء الوجود الفلسطيني عبر الإبادة والتهجير.

• لا يعني عجز محكمة العدل الدولية عن تنفيذ قراراتها الملزمة، أن تلك القرارات لا قيمة لها ولا جدوى من ورائها، لأن قرارات المحكمة ستقبل من أغلب أعضاء الأمم المتحدة، وهذا يؤثر على أنواع السياسات التي تضعها الأمم المتحدة، وفقاً لما قاله (روبرت مكاو)، مدير إدارة الشؤون الحكومية في مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية (كير) لموقع (صوت أميركا)؛ مضيفاً: «لذلك، يمكن أن يكون لهذا تأثير كبير في الكيفية التي قد نتمكن بها من التوصل إلى وقف لإطلاق النار أو محاسبة إسرائيل بوسائل أخرى عن الإبادة الجماعية المستمرة للفلسطينيين». وفقاً لما تقوله صحيفة (الغارديان) عن الأمر نفسه: «إذا وضعنا جانباً، ما إذا كانت إسرائيل سوف تمثل لأي أمر من محكمة العدل الدولية لتغيير سياساتها العسكرية والكف عن أي عمل يمكن اعتباره إبادة جماعية، فإن الضرر الذي قد يلحق بسمعة إسرائيل نتيجة



حاولت إسرائيل إرهاب جنوب أفريقيا عبر اتهامها بمعادية لسامية، باعتبار الدعوى القضائية المرفوعة ضد إسرائيل «تشهيراً دموياً»؛ وهو مصطلح يستخدم للدعاءات الكاذبة المعادية للسامية ضد الشعب اليهودي، وتعود أصوله إلى العصور الوسطى.



الفلسطيني في قطاع غزة وغيره من الأراضي الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، بل ومنذ إقامة دولة الاحتلال، قد تم تسجيله، ورفعته لمحكمة العدل الدولية، لتصدر فيه حكمها، وهي المرة الأولى التي تتعرض فيها إسرائيل للمحاسبة الدولية كدولة متهمة بالإبادة الجماعية.

ثالثًا: على الرغم مما عرض على محكمة العدل الدولية من قضايا مشابهة، فإن قضية الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل تبقى القضية الأبرز والأهم في تاريخ المحكمة، التي أنشئت من أجل التحقيق في جرائم الإبادة التي تعرض لها اليهود في أربعينيات القرن الماضي (شعب الدولة المتهمه بإبادة شعب فلسطين اليوم: إسرائيل) من قبل ألمانيا - التي تحاول اليوم التكفير عن ذنبها بتأييد إسرائيل في إبادة الشعب الفلسطيني! - وهي مفارقات مثيرة للأسى والاشمئزاز في الوقت نفسه.

رابعًا: كسب الدعوى المقامة ضد إسرائيل بالإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، لن تكون إدانة لإسرائيل وحدها، بل إدانة

لجميع الدول التي أيدتها في عدوانها، ودعمتها بالأسلحة والخبراء العسكريين، والعناصر القتالية، والأموال، والترويج الإعلامي لدعايتها الزائفة وسردياتها الكاذبة، والمساندة السياسية في المحافل الدولية، برفضها لوقف الحرب حتى تتمكن إسرائيل من إفناء الشعب الفلسطيني وإبادته، وتهجير من تبقى خارج فلسطين لتصبح (دولة يهودية) خالصة.

خامسًا: صدور حكم مؤقت، بوقف الحرب إلى حين انتهاء المرافعات؛ أو دائم، بقبول الدعوى والحكم على إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، سيعيد للمحكمة هيبتها ومكانتها كهيئة قضائية رئيسة للأمم المتحدة، حتى ولو لم تنفذ قراراتها برفض إسرائيلي؛ أو بفييتو أمريكي، أو بريطاني، أو فرنسي - وهي الدول الداعمة والمؤيدة لإسرائيل وجرائمها - في مجلس الأمن؛ لأن ذلك سيصب في الاتجاه السائد المطالب بضرورة تغيير النظام العالمي، ذي الأحادية القطبية الأمريكية وتوابعها الأوروبية، وإيجاد نظامًا أكثر عدالة وحرصًا شيوع الأمن والاستقرار في كل دول العالم.



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع